

ان سائر الاشياء غير هذه خاضعة للمقتل فان منعه الحامر ليس من غير الصبح
اطلاق الخمر عليها يوجد في الحامر بالاجل المناسبة والا نولو ويريح الواسع
لغيره لفظا مناسبه وعذابي كون الحرام في الخمر وبمسكها لا عينها مردود
بان اسم سواه رجسا وموما يكون محرم العين وعلا كون حرم العسل الاجماع
وسقطت قولها ويدل على عدم تعيين مثلها وعلا صحتها وعدم حرمها
وحكم الله بكون رجسا لا لانه وان التقدم مشعر بالخمر فان قيل عدم تعيين
مثلها على يدك على اطلاقها قلنا لادالة عليها كمن اختلف في ما يقربها الا ان يوضح
بان وجد عندنا فاسق يصف عليه الخمر واما اذا كان في صلبه فلا يباح لانها
عذاريه على العذاريه وشهها فدمها على اقله وهو في ذلك كره الجليل
ان الظاهر من لفظه ما اذا اظهر من ماء العذريه من دمها في وقتها وصار مسكها
وهو الصواب ما روي ان كبار الصحابة كانوا يشربون الظواهر ويؤيدون الحامر
لجودها واهلها بما دميتها فلام التوفيق بينهما وبين شره الله العذري
فليتأمل في نعيم الخمر قال بعض شراها الوفاة التوفيق في حرمان موقوف على الظاهر
اقول يجوز ان يكون مرفوعين معطوفين على الخمر التوفيق في وقتها
بنيها لغيره في المهدى المسكر وعلى التي من ماء العذريه الرطب في العذريه
بالرطب لان الخمر من العذريه اسم بنيها لغيره لا المسكر وهو لطلبه على قول
وابي يوسف فبين من قول الجوهري والقول في نوع مخالفه فليتأمل
لغيره حال من التقيين لبيان الاحتراز لان عدم الطبع معتبر في مفهوم التغير
في المشهور كما ان وجوده معتبر في المشهور كما ان وجوده في مفهوم التغير وانما
ان الى هذه الحان بصيغته التثنيه وحال الضمير بالمراد حيث حال مطبوعه وان
كلها عبارة عن السنين لان التقيين كلهم ما هو حرام ولا يدر من التقيين

علم

الاصح

الاصحما وهو الباق ومواليه الموحدة ونحو ذلك الموحدة واخره قاف
معرب ياءه وهو الخمر لقوله تعالى من سكر الاله والناقور والخمر
من ما بين السجدين واجتماع الصياح رضوان الله عليهم جميعا ووجه الاله
انها منسوخة على يد النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به في التفسير وتقول السكر البعيد
وهو عصير العنب والزيت والنخلة اذا قوتت وموطن عند الاعلم الي
حداته لسكره مما يهدى الاله لكذا في التفسير ويجعل السكر المذكور في الاله على
لذا في تقيين الاله والمديث في قول المراد منه التوفيق لا الامتنان بغيره
لما حكى في قوله من سكر حراما وتكون رقا حسا وحل المثلث
اي ما يملكه السكر لان المقصود بيان تغير حكمه وموضعه لفظه منه يتوقف على
وانما حصل ذلك المثلث العذري لان معناه باق طيبه وان لم يدب عنه قوله
وبني العذريه عطف المثلث بدوامه لانه لان صلبه لا يدب الاضمت
بخلاف ما اذا اصبحت الطهر لان الماء يدب ولا يعتد للطاقه او يدب فيها فلا يكون
الزاد على الماء والنفث واما حل المثلث كما قوله عدم حرمه لغيره فليتأمل
واثره في السكر من كل شرب حتى السكر بالتحريم وغيره لانه اذا اطلق معناه
ولان المقصود هو التقيين المسكر وهو حرام عندنا لانها لا ينبغي ان لا يكون
لزام من الخمر الا القدر الاجير لاننا نقول نعم التقيين كلهم ولكن بركنا لان الخمر
لغيره ولطائفها تدعو الي الكثير فالتقيين ليس كذلك لان لفظه لا يدعوا اليه بل هو
في نفسه عندنا فيمن على الاباحه وادلة الثلاثة الاضمر قوله عدم كل مسكر حرام وقوله
عدم ما سكره فليتأمل حرام وقوله ما سكره لانه من فطره عند حرام لا يتعد
الله والظرف عند التقيين محقق هو الاضمر بل اذا سبب الماء وغيره
من الابهات بل هو وطريقه على عينه العنته حرام في الاله قوله في الاتقياد

كانت فجع

لعله بان

فقد